(تنبيه) لا يهمن وامم ان نهينا عن الاعتماد على الحكومة في ترقي الامة فيه غمص لحقوقها أو انه مبني على عدم استعدادها أو انتفاء عدالتها كلا بل ان القول بحصر وسائل الترقي ومقاصده بالحكام هو الذي يرجع عليهم بالتنقيص لاقتضائه اضافة كل خلل وجهل وفقر اليهم ولا ينكر عاقل ان قوام الامم والدول بقيام كل من الحاكم والمحكوم بما عليه من الواجبات وأداء ماعليه من الحقوق فالشركات المالية التي نحث عليها دائما لاحياء المعارف والتجارة والصناعة هي مما تطالب به الامة وما على الحكومة الا مساعدتها وتعضيدها وهذا عين ما نبديه ونعيده ولا نخال عاقلا ينكره

(رسالة لصاحب الاكتشاف في الهيئة الارضية)

تزييف ماذكر في بعض كتب الهيئة واشتهر عند الكثير من ذويها من صحة كون اليوم الواحد جمعة عند شخص وخميسا عند آخر وسبتا عند ثالث ثم ارجاع ماذكر دليلا على ما ادعيناه في رسالتنا الاكتشافية الذي نشرتموه في العدد التاسع من جريدتكم الحكيمة تحت عنوان الاكتشاف

سمعت ان بعض رجال هذا الفن يزعم صحة المسألة المذكورة وانها عين ما ادعيت به رسالتي ثم بعد ان نشرتم مانشرتم من تلك الرسالة على وجه لا يبقى معه لأحد عذر في السكوت تبين لي ان من يزعم ذلك من اولئك كثيرون حيث لم يحرر أحد عما نشرتموه شيئا لا بيانا ولا ردا وليس لذلك من سبب في الغالب سوى ماذكرنا (مع ان بين هذه المسألة وبين ما ادعيه فروقا كبيرة نذكرها في آخر المقالة) لكن ذلك انما يصلح سببا في حق المتوسطين بهذا الفن اما المبرزون فيه فلا لبداهة بطلان هذه

المسألة عندهم. واما امساكهم عن الكلام فلا اقدر على تعيين سببه وعسى أن يتكلموا في هذه الكرّة . لذلك أحببت ان أزف لاسماع قراء (منار) الهداية الكلام على بطلان تلك المسألة وبيان منشأ الخطاء فيها . وكلامي على ذلك وان كان مقصودًا به تنبيه امثاله من الضعفاء بهذا الفن وبمقدار ما تناله أيدي أفكارهم لكنه مع ذلك يهم رؤساء هذا الفن الاطلاع عليه حيث انتزعت من ذلك دليلا على دعواي التي سبق نشرها والتي هي من الاهمية بمكان لانها ستكون الدليل والمرشد الوحيد على تلك النقطة التي يجب ان يتفق العموم على اعتبارها مبدأ الطول لذلك أرجو من أساتذة هذا الفن ان ينظروا كلامي الآتي بعين الناقد البصير لاحتمال ان اكون مخطئا او واهما ثم يذكروا ملاحظاتهم عليه من تصويب أو تخطئة فانه أحسن ما أهدانيه المرء خطئي وعيوبي

وقبل الشروع في الكلام على ماذكرنا نذكر الاصل الذي تفرعت عليه تلك المسألة افادة لمن لا يعلم ذلك وتوصلا لبيان منشأ الخطأ فيها وهو : لو تفرق شخصان من موضع معين بقصد الدوران حول الارض فسار أحدهما نحو الشرق والآخر نحو الغرب وأقام آخر ثالث حتى عاد اليه المغرب (السائر نحو الغرب) من الشرق والمشرق (السائر نحو الشرق) من الغرب وفرض عودهما اليه في وقت واحد كما كان تفرقهما عنه كذلك لكانت الايام التي عدها المغرب في مدة الدورة انقص من أيام المقيم بواحد وأيام المشرق أزيد بواحد فلو كانت مدة الدورة عند المقيم (٨٠) يوما لكانت في حساب المغرب (٧٩) وفي حساب المشرق (٨١) وهذه المسألة صحيحة وهي من لوازم كروية الارض لان من

يسير نحو الغرب يصير يومه اكثر من ٢٤ ساعة بقدر مايقطع في يومه ذلك من درجات الطول (فتنقص أيام دورته واحداً عن المقيم حيث يصير معيار يومه أكبر ومن يسير نحو الشرق يصير يومه أقل من ٢٤ بقدر مايقطع فيه من الطول ايضا فتزيد أيامه واحداً عن المقيم حيث مقياس يومه أصغر (اما لو نظرنا لمقدار تلك الدورة من الساعات فنجدها متساوية في نظر الثلاثة حيث تكون (١٩٢٠) ساعة في حسابهم جميعا)

ثم فرعوا على ما ذكر صحة كون اليوم الواحد جمعة عند شخص (هو المقيم) وخميساً عند اخر (هو المغرب) وسبتا عند ثالث (هو المشرق) وحقاً ان هذا الاختلاف يكون على ماذكروا من الصحة لولا ان هناك مسألة أخرى من مقتضيات كروية الارض يعارض مالها من الاثر السائرين في حسابهما بحيث لو لم يراعياها لظهر خلل في حسابهما . وقدفات من فرع هذه المسألة على السابقة ان يراعي في تقريره تلك المسألة ايضا فلذلك ترى عند تطبيق هذه المسألة خللا في حساب السائرين من وجوه وها نحن نطبقها على محل معين لينجلي لك ماقلنا فنقول : خرج زيد وبكر من دار السعادة حرسها الله تعالى في وقت واحد بقصد الدوران حول الارض فسار زيد نحو الشرق (لجهة الاناضول) وسار بكر نحو الغرب (لجهة الروم ايلي) وصار يحسب كل منهما الايام في جميع سيره على ترتيبها المعروف غير مراع لتلك المسألة التي يجب على السائر مراعاتها حتى رجعا لدار السعادة في وقت واحد (فكان رجوع زيد من جهة الروم ايلي وبكر من جهة الاناضول) وعلى هذا فغير خاف انه لو كان اليوم عند أهالي الاستانة الجمعة لكان في حساب زيد السبت . لكن نرى في حساب

هذين حينئذ خللا من وجوه (أولا) انه لم تقع تلك المخالفة بينهما وبين أهالي دار السعادة فقط بل وقع مثل ذلك بينهما وبين البلاد التي مرا عليها في آخر دورتهما ولولا ذلك لم يقع بينهما وبين أهالي دار السعادة اختلاف كما هو ظاهر فكان بين زيد وبين أهالي الروم ايلي بل وجميع بلاد اوربا اثناء مروره عليهم في آخر دورته من الاختلاف شبه ماوقع بينه وبين أهالي دار السعادة حين وصوله اليها كذلك كان بين بكر وبين أهالي الاناضول بل وعموم سكان آسيا اوان مروره عليهم في آخر دورته من الاختلاف شبيه ماوقع بينه وبين أهالي الاستانة ولا يمكننا القول بوجود خطأ في حساب أولئك السكان لما يأتي (ثانيا) ان كلا منهما يرى صحة حساب من خالفهم الآخر فزيد يرى صحة حساب أهالي آسيا الذين خالفهم بكر وبكر يرى صحة حساب أهالي أوربا الذين خالفهم زيد (ثالثا) انهما لو أرادا ان ينشئا دورة ثانية قبل تصحيح حسابهما ونحا كل منهما الوجهة التي نحاها أولا فعند رجوعهما للاستانة اذا كان اليوم عند قاطنيها الجمعة يكون في حساب بكر الاربعاء وفي حساب زيد الاحد وفي ثالث دورة كذلك لو كان في دار السعادة الجمعة لكان في حساب بكر الثلاثاء وفي حساب زيد الاثنين وهلم جرا . بل عمل كل منهما بعد اتمام الدورة يدل على وجود خلل في حسابه السابق حيث يكون مجبورا في نفسه على تصحيح حسابه ليطابق حساب المقيمين

فان قيل نسلم ان الاختلاف المذكور بين السائرين والمقيم ينتج ماذكرت من الخلل لكن هل من طريقة لو درج عليها السائران لسلما من مخالفة المقيم عند ايابهما اليه بعد تسليم ماذكرت سابقا من ان أيام المشرق

تزيد عن أيام المقيم واحداً وأيام المغرب تنقص عنه واحداً قلت نعم وذلك بتبديل التاريخ اثناء السير بمعنى انه بينما يكون اليوم في حساب السائر الاربعاء مثلاً وإذبه بعد لحظات عند وصوله لنقطة معينة يقول صار اليوم في حسابي الآن الخميس وليس ذلك لكونه انقضى اليوم الاول بل ربما لم يمض منه سوى ساعة أو أقل (انما ذلك لمراعاة تلك المسألة التي تقدم انه يجب على السائر مراعاتها وسيأتي بيانها) وهذا اذا كان السائر مغرباً في سيره . أما اذا كان مشرقا فيلزمه ان يبدل التاريخ باسم اليوم الذي مضى في حسابه أي بينما يكون اليوم في حساب الاربعاء وأذبه عند وصوله لنقطة معينة يقول صار الآن في حسابي الثلاثاء فيبدل المغرب اسم يومه ذلك وتاريخه من الشهر باسم وتاريخ اليوم الآتي والمشرق باسم وتاريخ اليوم الماضي . وبهذا يزول جميع أنواع الخلل التي تقدم ذكرها ولا يبقى بين السائر وبين أحد اختلاف أصلاً مع مافي ذلك من بقاء زيادة أيام المشرق عن المقيم في العدد ونقصان أيام المغرب عنه (وتبديل التاريخ هذا أمر مشهور عند عظماء هذا الفن معمول به عند السواح في هذه الاعصار) ،ولو تأملت في حالة السائر لوجدته منساقاً لتبديل التاريخ على جميع الحالات لانه اذا لم يبدل التاريخ اثناء السير كما قلنا فهو مجبور لذلك بعد اتمام الدورة وهو المعبر عنه سابقا بتصحيح الحساب فهلا كان ذلك منه اثناء السير في محله المناسب ،

فان قيل نعم لو جرى السائر على ما ذكرت لسلم مما لحقه في الحساب السابق من الخلق لكني أرى ذلك أعرق بالفساد من تلك المسألة التي حاولت تزييفها . وذلك ان السائر كان لاشك موافقا في حساب الايام للسكان الذين مر عليهم قبل تبديله التاريخ لكن لما وصل للنقطة التي بدل

عندها سواء كان في محل معمور أو بعيدا عن العمران فلا يخلو حاله بعد ذلك من أحد أمرين (١) اما انه يكون مخالفا في الحساب لمن سيمر عليهم بعد ذلك (٢) او يكون موافقا فان كان الاول تكون هذه أعلق بالبطلان كما هو ظاهر وان كان الثاني فيلزمك على ذلك القول بوقوع اختلاف في حساب الايام بين أمتين متجاورتين بأن يكون اليوم الواحد في حساب أحداهما خميسا وفي حساب الاخرى الاربعاء مثلا وبعبارة أخرى يلزمك القول بوجود نقطة على وجه الارض يختلف في جهتيها حساب الايام فيكون اليوم الواحد عند الاقوام الذين في الجهة الغربية من تلك النقطة الخميس مثلاً وهو عند الذين في الشرقية منها الاربعاء . وهذه المسألة لم يروها لنا أحد بل تحكم بداهة العقل ببطلانها .

أقول اني قائل بالحالة الثانية (وهو ان السائر يكون موافقاً لمن سيمر عليهم بعد تبديل التاريخ كما كان موافقا لمن مر عليهم قبل ذلك) واجزم بتحقق لازم هذه الحالة من وجود نقطة على وجه الارض يختلف في جهتيها اليوم على ما ذكرت . وان طالبتني بالدليل على ذلك فأقول هو ما يجري عليه السواح في هذه الاعصار من تبديل التاريخ اثناء سيرهم وهو أمر مشهور عند رؤساء هذا الفن فعليك السؤال منهم وما ذكرته في الاستدلال على بطلانه لا يصنع شيئا كما لا يخفى . على انا نرخي معك العنان ان كنت في ريب مما ذكرنا ونقول . ان السائر اذا لم يبدل التاريخ اثناء سيره لاشك انه يصبح في آخر دورته مخالفاً في حساب الايام للثالث المقيم بل ولجميع من مر عليهم في آخر دورته كما تقدم وما ذلك من سبب سوى ما ذكرنا من الاختلاف الذي كان يقضي عليه بتبديل التاريخ عند

انتقاله من احدى جهتي نقطة الاختلاف للجهة الاخرى لكن لما لم يراع ذلك حين انتقاله للجهة الثانية من نقطة الاختلاف ظهر بينه وبين من فيها من السكان اختلاف في حساب الايام ثم بقي هذا الاختلاف ممتداً بينه وبين كل من مرّ عليهم من السكان بعد ذلك حتى وصل للمحل الذي ابتدأ السير منه وهناك ظهر بينه وبين المقيم الاختلاف المتقدم ومن يدع ان سبب الاختلاف بين المقيم والسائر الذي لم يبدل التاريخ غير ماذكرنا فعليه البيان

فاذاً مسألة السائر كيفما مشيتها تكون دليلا قطعيا على ماذكرنا من وجود نقطة يختلف في جهتيها حساب الايام وهذه هي المسألة التي قلنا فيما تقدم انه يجب على السائر مراعاتها واذا لم يراعها يختل حسابه ومراعاتها انما تكون بتبديل التاريخ الذي تقدم شرحه

فان قيل انما يتم استدلالك بذلك على ماذكرت اذا كانت جميع السواح متفقين على تبديل التاريخ في نقطة واحدة أما اذا كانوا يبدلون في نقطة مختلفة فلا اذ ربما يدل ذلك على ان هذا التبديل أمر اعتباري لا أثر له فهل عندك علم من هذا ؟ أقول ان السواح غير متفقين على التبديل عند نقطة واحدة لكنهم متفقون على ايقاعه في الاقيانوس الباسفيكي لان منهم من يصنع ذلك عند منتهى الطول على اصلاح قومه ومعلوم ان منتهى الطول في جميع اصطلاحات أوربا واقع في ذاك الاقيانوس ومنهم من يلتزم ذلك عند بلد معين فقد وقفت على ان بعض رباني (قبطاني) السفن يلتزم ذلك عند بلوغه مدينة (مانيلا) من جزائر فيلبين فاتفاقهم على ايقاع التبديل في

الاقيانوس الباسفيكي يدل على ان سكان غربي أميركا مخالفون شرقي آسيا في حساب الايام على ماتقدم ذكره واختلافهم في النقطة التي يحصل عندها التبديل من ذاك الاقيانوس لا يدل على ان ذاك أمر اعتباري لا أثر له لان الاقيانوس غير معمور بالسكان فيمكن تبديل التاريخ في أي نقطة منه وان كان يجب ان يكون ذلك في نقطة واحدة منه عند الجميع (وسيكون ذلك).

فعرفت مما تقدم انه ليس مرادنا بتزييف تلك المسألة نفي وقوع اختلاف مابين المقيم والسائرين اللذين لم يبدلا التاريخ اثناء السير كما هو المفروض في تلك المسألة بل نفي وصف الصحة عن ذاك الاختلاف وان بين الاختلاف الذي ذكرناه في مسألتنا وبين الاختلاف الذي ذكروه في تلك المسألة فروقاً كبيرة ولا بأس بذكرها وان تكن تفهم مما تقدم زيادة في الاستبصار وهي: (١) ان ماذكروه من الاختلاف انما يكون بين السائر حول الارض وبين المقيم وماذكرته أنا واقع بين أقوام مقيمين متجاورين. (٢) ماذكروه من الاختلاف متردد بين ثلاثة أيام وماذكرته انما يكون بين يومين ويستحيل ان يكون بين ثلاثة (٣) ماذكروه ينتج خللا من وجوه كما عرفت وماذكرته صحيح بتوفيقه تعالى لا يترتب عليه أدنى خلل.

ولنكتف في البيان عن الاختلاف الذي ذكرته بهذا المقدار وان كان ذلك لا يفيد تصوره عند من لم يكن له به علم من قبل الا بوجه الاجمال لاني لو بسطت الكلام وفصلته عن ذلك جهد المستطيع لا يمكن فهمه تماما لمن لم يكن سبق له به علم (كما بلوت ذلك) الا بشيئين احدهما ان يكون للقارىء اطلاع على فن الهيئة او شيء من الجغرافيا الرياضية اذا كان حسن

التصور . ثانيهما تطبيق ماذكرته من الاختلاف على اشكال هندسية . وحيث ان الاختلاف الذي ذكرته هو مسألة جليلة يترتب عليها فوائد مهمة منها ما سبق انها ستكون المرشد الوحيد الى تلك النقطة التي يجب أن تتخذ مبدأ للطول عند العموم دعاني ذلك لوضع رسالة خصوصية في هذه المسألة بسطت فيها الكلام بسطا لا أظن وراءه غاية الا اذا كان من شرح عليها او حاشية ، صورت ذلك الاختلاف فيها باشكال لأحال بعدها بياناذا كرا في تلك الرسالة بعض ابحاث كالتتمة لبيان هذه المسألة مثل علة وجود هذا الاختلاف والناحية المرجح وجود ذلك الاختلاف فيها مع تطبيق كيفية وقوع الاختلاف بها ولم كان ذلك بها ولم يكن بغيرها وغير ذلك .

محمد رحيم

(المنار) تطلب الرسالة المؤلفة في هذه المسألة من ادارة جريدة المنار وترسل لمن يعلمها من علماء الفن مجانا

حال الجرائد المصرية والغيرة بالشيخ محمد عبده

في مصر والاسكندرية جرائد كثيرة لانعرف عددها منها بضع جرائد معتبرة تجري لمستقر لها معقول، وتستقي كل واحدة منها من مشرب مورود أو معلول، والبواقي يعشن بما يأكلن من العوارض فان لم يتح لهن منها شيء وهن مما لا ينال المبيط أنشأن ينهشن الاعراض الطيبة، ويملأن مواضغهن بلحوم الميتة ، الا ان يفتدي صاحب العرض عرضه بشيء من المال يعرضن أولاً ببعض الوجهاء فان جاء التعريض بالترض فذلك والا صرحن بالقول وان كان تذمماً وتجرما . من هذا النوع جريدة في